محتويات الكتاب

فقرة

صفحة

١ - سمات القانون الجديد ومميزاته ٧

مستحدثات القانون الجديد

٢ - المقصود من هذا المؤلف - النصوص النافذة على الفور ١٠

٣ - تنازع قوانين أصول المحاكمات المدنية من حيث الزمان - المادة ٥ - القاعدة العامة ١١

٤ - الاستثناء الأول: مبدأ عدم رجعية القوانين ١٢

(١) الدعاوى التي صدر الحكم فيها قبل العمل بالقانون الجديد ١٣

(٢) الاجراءات التي تمت في ظل القانون القديم ١٣

(٣) المهل التي انقضت ١٤

(٤) الجزاءات ١٤

٥ - الاستثناء الثاني: المراكز الاجرائية غير المكتملة التي تحميها المادة الخامسة ١٥

(١) القوانين المعدلة للاختصاص ١٥

(٢) القوانين المعدلة للمهل ١٨

(٣) القوانين المنظمة لطرق الطعن ١٩

(٤) القوانين المنظمة للتنفيذ الجبري ٢٠

٦ - القوانين التي تنظم اجراءات الاثبات ٢١

٧ - قانون أصول المحاكمات المدنية هو القانون العام للاجراءات ٢١

٨ - لا يقبل الطلب أو الطعن أو الدفع إلا إذا كان لصاحبه

Scanned by CamScanner

مصلحة قانونية قائمة - الاستثناءات -
الصفة في الطالب والمطلوب منه ٢١
٩ - عند التعسف في استعمال الحق ٢٢
١٠ - في تقسيم الدعاوى ودعاوى الحيازة وقاعدة عدم جواز الجمع
بينها وبين دعوى المطالبة بأصل الحق ٢٢
١١ - الطلبات الطارئة والتدخل والادخال ٢٣
١٢ - الدفوع الاجرائية (الشكلية) ٢٤
١٣ - البطلان ٢٦
١٤ - البطلان لعيوب شكلية في الاجراء ٢٦
١٥ - البطلان لعيوب موضوعية في الاجراء ٢٨
١٦ - الدفوع بعدم القبول ٢٩
١٧ - تصحيح الصفة بعد إقامة الدعوى - توافر المصلحة في الدعوى
بعد انتفائها وانتفائها بعد توافرها ٣١
١٨ - في تقدير قيمة النزاع ٣٣
١٩ - في الاختصاص الدولي ٣٤
٢٠ - في الاختصاص النوعي ٣٥
٢١ - اختصاص محاكم الاستئناف ومحكمة النقض ٣٧
٢٢ - في الاختصاص المكاني العادي والالزامي ٣٧
٢٣ - الاثبات ٣٨
(١) حجية القضية المحكوم بها من النظام العام ٣٩
(٢) لا يجوز الاثبات بشهادة الشهود إذا كانت قيمة التصرف
القانوني تجاوز خمسمائة ليرة ٣٩
(٣) اتخاذ اجراءات الاثبات في مواجهة الخصوم ٤٠
(٤) يجب أن تكون الوقائع المراد اثباتها متعلقة بالدعوى

Scanned by CamScanner

منتجة فيها جائزا قبولها ٤١
(٥) للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من اجراءات الاثبات،
وألا تأخذ بنتيجتها ٤١
(٦) الزام الخصم أو الغير بتقديم مستند منتج في النزاع
يكون تحت يده ٤٢
٢٤ - المحاكمة - وقائع الدعوى ملك للخصوم
والقانون ملك للقاضي ٤٣
٢٥ - الوكالة بالخصومة ٤٤
٢٦ - أنواع التبليغ - الوقت الذي يعتبر فيه التبليغ قد تمّ ٤٦
٢٧ - التبليغ على يد مباشر إما أن يكون عادياً أو استثنائياً ٤٦
٢٨ - الجهل بالمكان المختار ٤٨
٢٩ - كيفية تبليغ الدولة والأشخاص المعنوية والشركات وأفراد الجيش
والمسجونين وبحارة السفن وفاقدي الأهلية وناقصيها ٤٨
٣٠ - جزاء عدم احترام ما رسمه القانون في التبليغ
العادي والاستثنائي ٤٩
٣١ - لا يجوز للكتبة وللمباشرين أن يقوموا بأي اجراء يدخل
في حدود وظائفهم في الدعاوي الخاصة بهم
أو بأزواجهم أو أقاربهم أو
أصهارهم حتى الدرجة الرابعة وإلاّ كان باطلاً ٤٩
٣٢ - مهل الاجراءات - مهل المسافة ٤٩
٣٣ - اقامة الدعوى بعريضة مشتركة ٥٠
٣٤ - حضور الخصوم وغيابهم - الاستعانة بمحام ٥٠
٣٥ - التصديق على اتفاق الصلح في الجلسة فيكون عندئذ قابلاً
للتنفيذ الجبري ٥٣

Scanned by CamScanner

٣٦ - ضم الخصومات أو الفصل بينها ٥٣
٣٧ - وقف المحاكمة ٥٤
٣٨ - انقطاع المحاكمة ٥٥
٣٩ - سقوط المحاكمة لوقف السير فيها مدة سنتين أو خمس سنوات أو عشر سنوات ٥٥
٤٠ - النزول عن المحاكمة أو عن أصل الحق ٥٨
٤١ - التنازل عن الاستئناف ٥٩
٤٢ - التنازل عن الاعتراض ٥٩
٤٣ - التنازل عن اجراء معين ٦٠
٤٤ - التنازل عن الحكم ٦٠
٤٥ - بيانات الحكم وجزاء اغفالها ٦٠
٤٦ - تاريخ النطق بالحكم هو تاريخ للحكم ذاته ٦٢
٤٧ - منح المحكوم عليه مهلة لتنفيذ الحكم اختياراً ٦٢
٤٨ - الحكم « النهائي » والحكم « القطعي » والحكم « البات » والحكم « التمهيدي » ٦٢
٤٩ - اغفال الفصل في طلب موضوعي ٦٤
٥٠ - لا يكون الحكم قابلاً للتنفيذ الجبري إلا إذا كان غير قابل للاعتراض والاستئناف باستثناء حالات التنفيذ المعجل وحالات منح المحكوم عليه مهلة للتنفيذ - الغرامة الاكراهية لضمان تنفيذ الحكم ٦٤
٥١ - لا يجوز تنفيذ الأحكام جبراً إلاَّ بعد تبليغها للمحكوم عليه .. ٦٥
٥٢ - اثبات ضياع الصورة التنفيذية لحكم للحصول على صورة ثانية لا يكون إلا بمقتضى حكم قضائي ٦٦
٥٣ - حالات التنفيذ المعجل ٦٦

Scanned by CamScanner

٥٤ - اغفال طلب التنفيذ المعجل الوجوبي واغفال الحكم به ٦٧
٥٥ - استئناف الوصف أو خطأ محكمة الدرجة الأولى رد طلب التنفيذ المعجل ٦٧
٥٦ - سلطة محكمة الاستئناف ومحكمة الاعتراض في وقف التنفيذ المعجل ٦٨
٥٧ - قضاء الأمور المستعجلة ٧٠
٥٨ - القرارات الرجائية والأوامر على العرائض التي تصدر بما للمحكمة من سلطة رجائية (ولائية أو ادارية) ٧١
٥٩ - القواعد العامة في الطعن في الأحكام ٧٣
٦٠ - لا تجوز إقامة دعوى أصلية بطلب بطلان الحكم ٧٤
٦١ - لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء المحاكمة إلا مع الحكم المنهى للخصومة فيها - استثناءات ٧٤
٦٢ - تسري مهلة الطعن بحق طالب التبليغ والمبلغ إليه في آن واحد .. ٧٤
٦٣ - تبليغ الحكم الحاصل لأحد المتضامنين ٧٥
٦٤ - يترتب على عدم مراعاة مهل الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن ٧٥
٦٥ - انقطاع مهلة الطعن بوفاة المحكوم عليه ٧٥
٦٦ - وفاة المحكوم له ٧٥
٦٧ - مهلة الطعن الطارىء ٧٥
٦٨ - افتراض اقامة المحكوم له الذي يبلغ الطعن إليه في العنوان الذي عينه في وثيقة تبليغ الحكم ٧٦
٦٩ - تعدد المحكوم عليهم وتعدد المحكوم لهم ٧٦
٧٠ - صدور أحكام متناقضة عن محاكم مختلفة ٧٦

Scanned by CamScanner

٧١ ـ طرق الطعن في الحكم نوعان ٧٧
٧٢ ـ الاعتراض ٧٧
٧٣ ـ الاستئناف ٧٨
٧٤ ـ أثر الطعن بالنقض على تنفيذ الحكم المطعون فيه ٨٠
٧٥ ـ التحكيم الداخلي والدولي ٨٠
٧٦ ـ التنفيذ ٨٢
٧٧ ـ اختصاص دائرة التنفيذ ٨٣
٧٨ ـ منع موظفي دوائر التنفيذ من شراء أموال مطروحة
بالمزاد العلني ٨٤
٧٩ ـ تعيين مقام مختار في نطاق دائرة التنفيذ ٨٤
٨٠ ـ الاشتراك في معاملة الحجر التنفيذي ٨٤
٨١ ـ احلال قانون أو اتفاق محل الدائن هو إحلال ما يتخذ من
إجراءات ٨٤
٨٢ ـ وفاة المدين قبل التنفيذ أو بعده ٨٥
٨٣ ـ أثر سقوط المعاملة التنفيذية ٨٥
٨٤ ـ وجوب الاستعانة بمحام إذا جاوزت قيمة الحق المراد اقتضائه
خمسة آلاف ليرة ٨٦
٨٥ ـ الاعتراض على تنفيذ السند يوقف هذا التنفيذ ٨٧
٨٦ ـ ايداع مبلغ مساوٍ لديون الحاجزين ويخصص للوفاء بديونهم ٨٧
٨٧ ـ حصر الحجز الاحتياطي أو رفعه ٨٧
٨٨ ـ تأجيل بيع العقار بين شهرين وستة أشهر ٨٨
٨٩ ـ تأجيل بيع العقار لمدة سنة ٨٨
٩٠ ـ تفادي الحجز على العقار ٨٨
٩١ ـ حصر الأموال التي لا يجوز حجزها ٨٨

Scanned by CamScanner

٩٢ - آثار الحجز الاحتياطي ٨٩
٩٣ - الحجز الاحتياطي لدى ثالث ٨٩
٩٤ - نطاق الحجز لدى ثالث ٨٩
٩٥ - سقوط الحجز لدى ثالث ٨٩
٩٦ - التفرقة في اجراءات الحجز على العقار بين حالة خضوعه لنظام السجل العقاري وحالة عدم خضوعه له ٩٠
٩٧ - لا تسرى جميع الآثار المترتبة على الحجز العقاري إلا من تاريخ تسجيله ٩٠
٩٨ - ملاحقة التنفيذ العقاري ٩١
٩٩ - وقف البيع ٩٢
١٠٠ -ادماج اجراءات الزيادة بالعشر واجراءات إعادة البيع على مسئولية المشتري الناكل في ذات اجراءات المزايدة ٩٣
١٠١ -تنفيذ الأحكام الأجنبية ٩٤
١٠٢ -جواز الإفادة من الحكم الأجنبي في الاثبات والاجراءات الاحتياطية قبل اقترانه بالصيغة التنفيذية ٩٥

Scanned by CamScanner